مبرة العوازم الخيرية كرمت مركز «فنار»

كرمت مبرة العوازم الخيرية مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني "فنار" بمناسبة فوز المبرة بجائزة خالد العيسى الصالح للتميز في العمل الخيري (فئة أفضل تقرير لمشروع خيري) والتي نظمها اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية بدعم ومبادرة كريمة من العم خالد العيسى الصالح، في شهر يوليو الجاري.

وقام رئيس مجلس إدارة المبرة حمد البسيس بتقديم درع تذكاري لرئيس مركز "فنار" د. خالد الشطي، تقديراً للجهود الحثيثة التي قام بها المركز في إنجاز التقرير الفائز بالجائزة وهو كتاب "جهود مبرة العوازم في مكافحة وباء فيروس كورونا"، والذي قام بإعداده وتنفيذه مركز فنار لصالح المبرة.

د. خالد الشطي يتسلم درعاً من البسيس

وأعرب البسيس عن عميق شكره وتقديره للمركز وجميع العاملين فيه، لقاء جهودهم الكبيرة في توثيق العمل الإنساني بدولة الكويت، كما أعرب عن شكره في إنجاز كتاب "جهود مبرة العوازم في مكافحة وباء فيروس كورونا" في فترة وجيزة للحاق بالاشتراك في المسابقة وهو ما كلل بالفوز بجائزة المركز الأول كأفضل تقرير لمشروع خيري في قطاع المبرات الخيرية.

وقال البسيس: إننا نتطلع لمزيد من التعاون مع "فنار" في الفترة المقبلة، بإنتاج كتاب جديد عن إنجازات المبرة منذ فكرة التأسيس في عام 2009، وهو ما سيعزز من جهود وإنجازات المبرة، ويحقق إضافة جديدة في مجال توثيق العمل الإنساني والخيري الكويتي، متمنيا للمركز مزيدا من التقدم والازدهار وأن يوفق العاملين فيه لما فيه الخير.

من جهته أعرب الشطي عن شكره وتقديره لمبرة العوازم الخيرية، على مشاريعها وأنشطتها الخيرية المتنوعة التي تعتبر إضافة متميزة في قطاع العمل الخيري وأحد النماذج الطيبة التي يجب الاقتداء بها في مجال عمل المبرات الخيرية الكويتية.

كما أعرب عن شكره للقائمين على المبرة لقاء هذا التكريم وحسن الاستقبال، راجياً الله أن يوفق المبرة في مشاريعها المستقبلية القادمة بإذن الله تعالى، وأن يجعلها خالصة لوجه الله الكريم، وأن تكون في ميزان حسناتهم.

كلية الحقوق عقدت مؤتمر «القانون العام في مواجهة التحديات الاقتصادية»

تحت رعاية القائم بأعمال عميد كلية الحقوق أ.د.خالد الضفيري عقد قسم القانون العام مؤتمر بعنوان: "القانون العام في مواجهة التحديات الاقتصادية" بمشاركة العديد من الأكاديميين والمختصين حيث قدموا أوراقاً بحثية متخصصة في مجالات القانون. وأعرب أ.د.خالد الضفيري القائم بأعمال عميد كلية الحقوق عن شكره للقائمين على هذه الفعالية، مشيراً إلى أن هذا المؤتمر ما هو إلا انعكاس للعديد من التحديات الناتجة عن أزمة كورونا التي أحلت بدول العالم جميعاً.

وذكر أ.د.الضفيري دور كلية الحقوق في خدمة المجتمع والدولة من خلال تناول التحديات الاقتصادية للدولة من منظور قانوني يعتبر بالنسبة لكلية الحقوق من الموضوعات المهمة في محاولة تسليط الضوء على تلك التحديات والمساهمة في إيجاد بعض الحلول القانونية التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية.

جانب من المؤتمر

وأشار إلى أهمية التحديات والمخاطر التي أثرت على الموازنة العامة لدولة الكويت وبالتالي على الاقتصاد الوطني وذلك يعود إلى التقلبات المستمرة في الأسواق النفطية التي نتج عنها مع بداية أزمة كورونا انخفاض بأسعار النفط المصدر الأساسي لأكثر من 90 بالمئة في الميزانية العامة لدولة الكويت، وبالتالي انخفاض إجمالي رصيد المالية العامة.

من جانبه أكد د.فواز الجدعي القائم بأعمال رئيس قسم القانون العام بأن الاعتماد على النفط بشكل كبير دون فتح آفاق أكبر لمصادر الدخل والركون إلى السياسة الريعية يجب أن يتم تعديلها لمواجهة التحديات خاصة في ظل زيادة النمو السكاني والحاجة لخلق فرص تعليمية ووظيفية، وهذا يجعل تبني قواعد الحوكمة والشفافية والاشتراك الحقيقي بين القطاع العام والخاص دون أن يكون القطاع الخاص قطاع اتكالي على التعاقدات الحكومية. بالإضافة إلى أهمية تفعيل أدوات الرقابة الحقيقية على العقود الحكومية وقيمة التعاقدات وما هو العائد الحقيقي بحيث لا تتجاوز هذه العقود القيمة الحقيقية من ناتج التعاقدات، ويجب تبني سياسة تجعل أفراد الشعب منتجين ومساهمين في الإيرادات للدولة وكذلك من خلال تخفيض النفقات التي لا داعي لها.

وشكر د.فواز الجدعي القائم بأعمال عميد كلية الحقوق أ.د.خالد الضفيري ورئيس مجلة الحقوق د. فهد الزميع وجميع أعضاء القسم وكذلك الباحثين المشاركين على أوراقهم القيمة التي قدمت حلول ممتازة، متمنياً أن تلقى الاهتمام والمتابعة من قبل صانعي القرار.

بمناسبة بدء موسم الروبيان أول أغسطس

اتحاد الصيادين يطالب بعودة مزادات الأسماك في «شرق» و«الفحيحيل»

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك، ظاهر الصويان، أن قطاع الصيد يواجه أزمة غير مسبوقة بسبب العجز الحاصل فى اعداد الصيادين وسقوط إقامات الكثيرين من عمال الصيد جراء أزمة كورونا وغلق البلاد، بالإضافة إلى تعاقد البعض منهم مع دول الجوار وبلوغ البعض الآخر سن الستين والذين استحالت تجديد إقاماتهم، موضحاً أنه رغم وصول أعداد من الصيادين من بلادهم مؤخراً وبانتظار خروجهم من الحجز المؤسسي إلا أن أسطول الصيد الكويتي لازال بحاجة شديدة لعدد لا يستهان به من العمالة لمهنة الصيد، وعلى هذا الوضع فإنه من المتوقع توقف نصف أسطول الصيد الكويتي عن العمل مالم تبادر الجهات المختصة بتلبية طلب الاتحاد بفتح تصاريح عمل جديدة أمام قطاع الصيد لاستقدام صيادين جدد لسد هذا النقص وتشغيل باقي أسطول الصيد خاصة ونحن على مشارف بداية موسم الروبيان.

وتوقع الصويان، أن يتسبب هذا العجز الشديد بالعمالة في نقص المصيد وبالتالي تأثر أسواق السمك بهذا النقص، معرباً عن أمله في استجابة الجهات المعنية وموافقة مجلس الوزراء على كتب الاتحاد الخاصة بفتح تصاريح عمل جديدة للنجات والطراريد التى بحاجة ماسة لاستقدام صيادين كى يتم تشغليها لحل الأزمة وحتى يعمل الأسطول بكامل طاقاته لتوفير الأمن الغذائي من المنتجات البحرية.

وقال: إن اتحاد الصيادين يستغرب من بعض الجهات المعنية بعدم مراجعة بعض القرارت التي تصب للصالح العام والتي تحل الكثير من المشاكل إذا ما تم النظر فيها وازالة التحديات التي تواجه قطاع الصيد، مؤكدا أهمية تطوير قطاع الصيد.

وعن مزاد الأسماك وعودته خاصة أن موسم صيد الروبيان سوف يبدأ خلال أيام في بداية شهر أغسطس، قال الصويان: إن غياب المزاد سيفتح الباب على مصراعيه لسوق سوداء من نوع جديد، متسائلاً أين يذهب الصيادون بمصيدهم من الأسماك وسلال الربيان، ومشدداً على ضرورة تنظيم المزادات في سوقي "شرق" و"الفحيحيل" مع الوضع في الاعتبار أن تجري المزادات وفق الاجراءات الاحترازية والضوابط الصحية وتحت رقابة الجهات المعنية لأن عودة مزاد الاسماك والربيان بأسواق السمك بشرق والفحيحيل تعيد الاستقرار للأسعار وتتيح للمواطن الحصول على احتياجاته من الأسماك والربيان بالكميات التي يرغب فيها.

ظاهر الصويان

أسماك الروبيان

وعبر عن تخوفه من استمرار غلق بسطات السمك في سوق "شرق" بسبب عدم توفر الأسماك، قائلاً: اليوم وصل عدد البسطات المغلقة إلى 35 بسطة بما يعادل 30% من بسطات السمك وهذا شيء مقلق فلأول مرة تخلو البسطات من الأسماك، و الحل في عودة مزاد الأسماك والسماح بصيد الميد في أماكن تواجده.

وذكر الصويان أن هناك تساؤلات كثيرة عن اختفاء سمكة الميد من الأسواق خاصة وأن المستهلكين تعودوا على شرائه فى مثل هذه الأيام، موضحاً أن هذا الأمر ليس بيد الصيادين وليس لهم ذنب في غياب أسماك الميد، حيث أن القرار الذي يصدر من الهيئة العامة للزراعة بخصوص تحديد أماكن صيد اسماك الميد يفتقر إلى وجوده، التي خصها القرار فهي أماكن يكون الميد فيها قليل جداً، والمعروف أن أسماك الميد لا تتواجد إلا بالمياه الضحلة في جون الكويت وتستمر إلى منتصف شهر أكتوبر وتبدأ بعدها بالخروج من الجون للهجرة عند بداية دخول فصل الشتاء، مؤكداً أن الحل بيد الجهات المختصة ويجب مراجعة القرار حسب مطلب الاتحاد لصيد أسماك الميد فقط بالجون بالضوابط والحلول التي اقترحها الاتحاد بهذا الشأن.

وجدد الصويان مطلب الاتحاد من وزارة الصحة بتطعيم ما تبقى من الصيادين وعمال البسطات ومكاتب الدلالة استعداداً لعودة مزاد الأسماك قبل بداية فتح موسم صيد الروبيان، مؤكداً أن 80% من الصيادين وعمال البسطات ومكاتب الدلالة تم تطعيمهم بجرعتي لقاح كوفيد 19، معبراً عن آماله بزوال أزمة كورونا.